

Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève



الوفد الدائم لدولة قطر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف



2019/0031463/1

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, and with reference to the Latter's note dated March 29th 2019 – requesting input of Member states on the Questionnaire prepared by the Independent Expert on the promotion of a democratic and equitable international order, pursuant to Human Rights Council resolution no. 36/4, and in preparation of the IE 2019 reports to the Human Rights Council and General Assembly.

The Permanent Mission of the State of Qatar has the honor to attach herewith the responses on the questionnaire mentioned above, as received from the Shura Council of the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, May 17th 2019

The Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR)
CH 1211 Geneva 10
Email: ie-internationalorder@ohchr.org



استبيان من الخبير المستقل حول تطوير نظام ديمقراطي عادل

١ - معلومات عامة:-

أ- التصميم الهيكلي: مجلس الشورى هو المجلس التشريعي في دولة قطر بموجب المادة (٦١) من الدستور الدائم، ويتكون من غرفة واحدة، وأعضاؤه الحاليون معينون، ويضم ٤١ عضواً من بينهم ٤ نساء.

ب- عمليات صنع القرار: يحيل مجلس الوزراء مشاريع القوانين والقرارات والمراسيم لمجلس الشورى لإبداء الرأي والمشورة في مختلف النواحي المتعلقة بشؤون الدولة وفقاً لأحكام الدستور، ويقوم المجلس بدراسة المشاريع في جلسات عامة أو يحيلها للجان الدائمة المتخصصة لمزيد من الدراسة وبعد المداولات والمناقشات يرفع المجلس توصياته لمجلس الوزراء.

وتنتمي دولة قطر لمجموعة دول عدم الانحياز ومجموعة ال (٧٧). ولا يفرض انتمائها لهذه المجموعات أي أنماط أو إجراءات تشريعية محددة في عملية اتخاذ القرارات.

٢- لا تفرض المجموعات التي تنتمي إليها دولة قطر أية إجراءات لمشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرار. والمشاركة في صنع القرار عامة وواسعة.

٣- لا توجد هياكل دائمة للمشاركة المستمرة للفاعلين في منظمات المجتمع المدني في دولة قطر. بل المتبع هو المشاركة العامة الواسعة في المجموعتين التي تنتمي إليهما دولة قطر.



- ٤- يتم تشجيع مشاركة جميع افراد السكان والمساهمة في صنع القرار، ولا توجد مجموعات غير ممثلة في مجلس الشورى، لأن التمثيل في المجلس يتم عبر التعيين الذي يراعي تمثيل كافة شرائح وأفراد المجتمع. ويناقش المجلس مشاركة كافة قطاعات المجتمع في اجتماعات المجلس وجلساته ونشاطاته المختلفة.
- ٥- لا يحتاج الوصول للمعلومات الخاصة بإجراءات صنع القرار إلى تقنية إلكترونية معقدة. فالمعلومات الخاصة بمجلس الشورى واختصاصاته وإجراءات مناقشة القرارات أو تقديم الاقتراحات برغبة معلومات متاحة في موقع المجلس على الشبكة العنكبوتية، وفي الكتيبات التعريفية بالمجلس، كما تم ويتم نشرها في الصحف اليومية.
- ٦- ينص دستور دولة قطر في مادته رقم (١٠٨) وبموجب المادة (٨٤) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى على أنه يحق لمجلس الشورى إبداء الرغبات للحكومة في المسائل العامة التي تدخل في اختصاصه. وبالرغم من أن الحكومة نفسها تمثل جميع شرائح المجتمع فقد تقدم الأعضاء بمقترحات برغبة وطلب مناقشة عامة حول وضع الصحة والتعليم في دولة قطر لكافة الشرائح بما فيها المقيمين من غير القطريين.



ونسبة لعدم وجود شرائح غير ممثلة من المواطنين فلا توجد أمثلة محددة، بل كافة القوانين والقرارات الصادرة تكون شاملة لكافة المواطنين والمقيمين. وأصدرت الدولة مؤخراً قراراً بمنح الإقامة الدائمة لغير القطريين ممن تتوفر فيهم الشروط المطلوبة، مما يدل على أن الدولة تعني حتى بمصالح وشؤون الوافدين.

٧- الحق في التجمع والتعبير في الاجتماعات أو في هوامشها مكفولان وفق المواد (٤٤، ٤٥، و٤٧) إلا أن التركيبة والكثافة السكانية المحدودة وسيادة العدل والرفاهية الجماعية لا تترك هنالك حاجة لتجمع فئات أو منظومات محددة للتعبير عن مواقفها أو للمطالبة بحقوقها. هذا بالرغم من صدور تشريع يكفل إنشاء اللجان العمالية في الشركات بموجب أحكام الفصل ١٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٤ وقرار وزارة التنمية الإدارية الصادر مؤخراً حول تفعيل إنشاء اللجان العمالية في الشركات. ولا توجد أمثلة محددة بسبب عدم الحاجة إليها.

٨- لا يوجد في المجتمع القطري أعمال ثأرية ولم تشهد بلادنا هذه الظواهر السالبة، لأن المجتمع متجانس وقليل العدد ولا توجد أسباب للنزاعات التي تستدعي الانتقام والثأر، لأن الدولة قائمة على مبدأ العدالة وسيادة القانون والمساواة أمام القانون.